

الملتقى الدولي : قضايا المصطلح في الدراسات الأدبية و العلوم الشرعية – قراءة في تجديد  
المصطلحات و بناء المفاهيم –

المنعقد يوم 8 جوان 2023 بجامعة النجاح بورعو جمهورية صومالييلاند

عنوان المداخلة: الضبط المصطلحي لعلم أصول التفسير ودوره في إحكام مسار التجديد في علم  
التفسير:

محور المداخلة: إشكالية الصياغة في بناء المفاهيم الاصطلاحية للعلوم الإسلامية

الباحثة : نجوى مناع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة-

[nedjwaamir@gmail.com](mailto:nedjwaamir@gmail.com)

ملخص البحث:

علم أصول التفسير من علوم التفسير التي حظيت باهتمام واسع من قبل الباحثين المعاصرين نظريا وتطبيقا،  
خاصة مع بروز حركة التجديد للعلوم، واكتشاف خلل واضح واضطراب على مستوى المصطلح والموضوع لهذا  
العلم.

فكان لزاما البحث في واقعه مفهوما وموضوعا، وإعادة التأصيل والبناء لهذا العلم مساندة لحركة التجديد،  
والتي كان لها الفضل في ضبط المصطلح وإزالة الغموض والالتباس عنه.

الكلمات المفتاحية:

أصول، قواعد، مصطلح، تفسير، ضبط

### Research Summary:

The science of the origins of interpretation is one of the sciences of interpretation that has received wide attention by contemporary researchers in theory and application, especially with the emergence of the renewal movement of sciences, and the discovery of a clear defect and disorder at the level of terminology and subject matter for this science.

So it was necessary to search in its reality, concept and subject, and to re-establish and build this science in keeping with the movement of renewal, which had the credit for adjusting the term and removing ambiguity and confusion about it.

**key words:** Origins, rules, terminology, interpretation, control.

## المقدمة:

امتازت العلوم الاسلامية في عمومها بالجمع بين التنظير والتطبيق، إلا أنها تأثرت بحركة تجديد واسعة، شملت كثيرا من فروعها.

ومن محاسن هذا التجديد إعادة النظر في المصطلح الذي هو مطية لانضباط العلوم في جميع ميادينها، ولعل منها علم "أصول التفسير"، الذي تسابق الباحثون المعاصرون في صبغه بصبغة تجديدية منضبطة، مست المصطلح -أي أصول التفسير-، والموضوع -أي ما يندرج ضمنه وما يطرح منه.

ذلك أن اضطرابا كبيرا لوحظ على مصطلحه، تمثل في التباس مفهومه بغيره من المصطلحات التي يظنّ ترادفها معه، وهذا ما أدى إلى خلل واضح في التأليف المعاصر فيه.

وهذا البحث جاء للإجابة عن هذا الإشكال، من خلال طرح التساؤلات الآتية:

- ما هو واقع التنظير لمصطلح أصول التفسير قديما وحديثا؟.

- كيف أثر الخلل المنهجي في التعريفات على الضبط الموضوعاتي لهذا العلم؟.

- ما علاقة الضبط المصطلحي والموضوعي لهذا العلم بالتجديد في التفسير؟.

**أهداف البحث:** إن هذا البحث كان القصد من ورائه بلوغ الأهداف الآتية:

1- إبراز أهمية العناية بالمصطلح الذي هو مطية لضبط العلوم بانضباطه.

2- بيان وجه العلاقة بين الضبط المصطلحي والتجديد لعلم أصول التفسير.

3- إبراز جهود الباحثين المعاصرين في العناية بالضبط المصطلحي والموضوعي لهذا العلم.

**خطة البحث:** تتبعت لدراسة هذا الموضوع خطة مكونة من مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة.

- **المبحث الأول:** واقع مصطلح أصول التفسير في الدراسات القرآنية.

- **المبحث الثاني:** الضبط المصطلحي لعلم أصول التفسير لغويا واصطلاحيا

-المبحث الثالث: علاقة الضبط المصطلحي والموضوعي لعلم أصول التفسير بالتجديد في التفسير.

-المبحث الرابع: جهود المعاصرين في محاولة الضبط المصطلحي والموضوعي لعلم أصول التفسير.

### المبحث الأول: واقع مصطلح أصول التفسير في الدراسات القرآنية:

إن أول ما يطلب لتصور علم من العلوم وتحصيله تصور معناه وضبط مفهومه، فالعلم لا تحصل له صفة النسقية أو "الكلية على حد تعبير ابن عاشور إلا إذا احتوى على أنساق مصطلحية"<sup>1</sup>، وهذا ما لا نجد في مصطلح علم أصول التفسير حيث غلب عليه طابع الاضطراب والغموض وعدم الضبط وتجسد ذلك في: **1-1- اختلاف ألقابه** : اختلفت مسميات هذا العلم، حيث أنه وبعد الاستقراء نجد من الإطلاقات عليه: أصول التفسير، مناهج التفسير، قواعد التفسير، مبادئ التفسير، أصول التأويل، وهناك من أطلق مصطلح القانون والطرق، والأسس، المصادر، والمآخذ، ومنهم من عرفه باعتبار الفائدة المرجوة منه كونه يتوصل به إلى فهم القرآن الكريم، ويكشف الطرق المنحرفة في تفسيره، وغيرها، ولا يخفى على متخصص وجود تباين واسع بين هذه الإطلاقات، وهذا يؤكد وجود نوع من الغموض والضبابية حول معناه.

وإذا نظرنا إلى الكتب المعاصرة المؤلفة في أصول التفسير فإننا نلاحظ عليها فوضى اصطلاحية تعمها، وعدم وضوح رؤيا، تظهر من خلال الاختلاف في مسمى هذا العلم، أو الدمج في المسميات بين موضوعه وموضوعات أخرى كالمناهج، والقواعد، وغيرها، على الرغم من وجود فروق واضحة بينها، نذكر على سبيل المثال من المؤلفات: أصول التفسير وقواعده، أصول التفسير ومناهجه، وغيرها

"فحاجة علم أصول التفسير إلى مسرد مصطلحي يتحقق به الفهم الصحيح، ومن ثمّ التوظيف الصحيح لقوانين هذا العلم ونواظمه"<sup>2</sup>.

### 1-2- اختلاف تعريفات هذا العلم:

وكما اختلف إطلاق الاصطلاح على هذا العلم، اختلف التعريف له وبيان ماهيته، فنجد:

أ- تعريف الأصول بالقواعد: ومثال ذلك: "هو القواعد والأسس التي يقوم عليها علم التفسير وتشمل ما يتعلق بالمفسر من شروط وآداب وما يتعلق بالتفسير من قواعد وطرق ومناهج وما إلى ذلك"<sup>3</sup>، ذكره فهد الرومي

<sup>1</sup> - ينظر: ، التحرير والتنوير، ابن عاشور، الدار التونسية، 1984م، ج1/ ص413، و، أحمد ذيب، مستويات الإشكال المنهجي في أصول التفسير ، موقع: <https://tafsir.net/research/74>، ص24.

<sup>2</sup> - نحو تصنيف جديد لموضوعات أصول التفسير-فرضيات التأصيل وممكنات التحديث، أحمد ذيب، مركز تفسير. ص31. <https://tafsir.net/research/81/>

<sup>3</sup> -بحوث في أصول التفسير ومناهجه، فهد الرومي، مكتبة التوبة، ط4/ 1419هـ، ص11.

في كتابه أصول التفسير ومناهجه، كما عرف بالقواعد عدد من الباحثين كخالد العك في كتابه "أصول التفسير وقواعده"، وعلي العبيد في كتابه "تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه"، وغيرهم كثير.

### ب- التعريف بالمناهج: ومثاله ذلك: قول خالد العك في تعريف له ثان:

هو "العلم الذي يبين المناهج التي انتهجها وسار عليها المفسرون الأوائل في استنباط الأسرار القرآنية وتعرض الأحكام الشرعية من النصوص القرآنية التي تُبنى عليها"<sup>1</sup>، وتابعه على ذلك فاضل النعيمي في كتابه الوسيط في أصول التفسير وآخرون.

ج- التعريف بالثمرة المقصودة من هذا العلم: وعرف به محمد لطفي الصباغ في كتابه بحوث في أصول التفسير، فقال: " العلم الذي يحكم خطة المفسر، فيحول بينه وبين الخطأ في الفهم والاستنباط، ويعينه على أداء مهمته على الوجه الأفضل"<sup>2</sup>، وممن عرفه بالثمرة كل من خالد العك وفهد الرومي ومحمود عبد اللطيف وغيرهم: ومجمل ما ورد في تعريفاتهم أن أصول التفسير يقصد منها ما يرجى من وظيفتها وهو:

1-أنها تعين على أداء مهمة التفسير.

2-تعين على فهم التفسير ومعرفة الاختلاف.

3-بيان الطريقة المثلى في التفسير.

4-تحكم خطة المفسر وتحول بينه وبين الخطأ في الفهم.

5-التمييز بين الصحيح والباطل من التفسير.

6-طرق استخراج أسرار الكتاب الحكيم.

ومن التعريفات المتعددة الناتجة عن عدم الضبط لمصطلح أصول التفسير تعريفهم ب: الأسس العلمية، المقدمات العلمية، المسائل، القضايا الكلية، المصادر، الأدلة، الضوابط الأصولية، المرتكزات الأساسية، الطرق المثلى، وغير ذلك.

### ملاحظات على التعريفات:

1-غلبة النقل: فالسمة البارزة على هذه التعريفات اكتفاء بعض الباحثين بنقل جهود بعض المؤلفين، دون محاولة التجديد أو الضبط الدقيق للمصطلح، والذي يبنى عليه الضبط العام للموضوعات.

2-اضطراب مفهوم أصول التفسير عند المؤلفين المعاصرين نتيجة التباين الواضح بين المصطلحات.

<sup>1</sup> - أصول التفسير وقواعده، خالد العك، دار النفائس، بيروت، ط2/ 1406هـ، 1986م، ص11.

<sup>2</sup> -بحوث في أصول التفسير، لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي - بيروت، ط1/ 1408هـ - 1988م، ص14.

3- كما يلحظ تفاوت في بيان وظائف "الأصول" حيث: «تباينت وظائف أصول التفسير في التعريفات، واختلفت نظرة كل مؤلف لها اختلافا كبيرا، فتارة نجد مؤلفا يذكر أنّ وظيفة أصول التفسير هي فهم القرآن، وآخر يذكر أنّ وظيفتها فهم التفسير، وتارة تجد مؤلفا آخر يذكر أنّ وظيفة الأصول بيان ما يتعلق بالمفسر من آداب، ونجد رابعا يذكر أنّ وظيفة الأصول هي بيان المناهج التي انتهجها وسار عليها المفسرون في استنباط الأسرار القرآنية.. إن هذا التفاوت الظاهر وعدم الاتفاق بين التعريفات على وظائف محددة وغايات موحدة يدل على اضطراب في المفهوم، إذ تصور الوظائف في التعريف يبنى على تصور العلم وجزئياته وما يتركب منه، فإذا كان حال الوظائف متفاوتا كشف هذا عن درجة كبيرة من عدم وضوح المصطلح»<sup>(1)</sup>.

**3-1-3- عدم تطابق الاصطلاح والمسمى مع الموضوع:** إذ هناك تباين واضح بين مسميات هذا العلم وموضوعاته، وهذا يظهر من خلال تتبع لمباحث فصول أغلب الكتب المؤلفة فيه، فالمسمى "أصول التفسير" والموضوع علوم القرآن، ككتاب "أصول في التفسير" لابن عثيمين، والمسمى "أصول التفسير" والموضوع "أصول الفقه" ككتاب "دراسات في أصول تفسير القرآن" لمحسن عبد الحميد، والمسمى "أصول التفسير" والموضوع "مناهج التفسير" ككتاب "بحوث في أصول التفسير" لمحمد لطفي الصباغ، فالسمة الغالبة على المؤلفات في أصول التفسير أنها "غير محكمة بمنهج واحد، كالذي نجده مثلا في كتب أصول الفقه وهذا يرجع إلى غياب بناء لعلم أصول التفسير يلتزمه كل باحث في مجاله"<sup>2</sup>.

### العلاقة بين الضبط المصطلحي والضبط الموضوعاتي:

إن غالب ما يلحظ على موضوعات علم أصول التفسير في المؤلفات المعاصرة مايلي:

- 1- تأثير واضح للاضطراب الحاصل في ضبط مصطلح أصول التفسير على ضبط موضوعاته.
- 2- عدم الاتفاق على موضوعات محددة ومشاركة لهذا العلم.
- 3- التباس الموضوعات في المؤلفات بين أصول التفسير، وعلوم القرآن، والمناهج والاتجاهات وغيرها.
- 4- غياب معيار واضح منهجي لإدراج الموضوعات الأصلية في هذا العلم وطرح ما ليس منه، أي ماله صلة مباشرة بضبط الفهم لآيات القرآن الكريم، "إذ لكل علم معيار يعرف به صحيح ما يختص به من سقيمه، وخطؤه من صوابه"<sup>3</sup>.
- 5- اختلاف كيفية التقسيم لموضوعات هذا العلم، وكذا مسمياتها، فقد يقسم البعض الأصول إلى نقلية وعقلية ولغوية، بينما نجد البعض الآخر يقسمها إلى "التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي"، أو المنهج النقلية والمنهج العقلي،

(1) \_ أصول التفسير في المؤلفات ، إعداد وحدة أصول التفسير، إشراف: د مساعد الطيار. ط1/1437هـ - 2015م، ص 113.

<sup>2</sup> -علم أصول التفسير، مولاي عمر بن حماد. دار السلام للطباعة والنشر. ط1/1431هـ - 2010م، ص27.

<sup>3</sup> - ينظر: مستويات الإشكال المنهجي، أحمد ذيب، ص42، نقلا عن مفاتيح الغيب. القونوي، ص7.

وغيرها.

## المبحث الثاني: الضبط المصطلحي لعلم أصول التفسير لغويا واصطلاحيا:

أصول التفسير علم من علوم التفسير التي يتركز عليها فهم كتاب الله تعالى ، وتركيبه الإضافي يُكوّن جزءا من حقيقته، ولمعرفة كنهه وجب تعريفه بشقيه الإفرادي ثم التركيبي، ولهذا سأحاول ضبط التعريفات اللغوية والاصطلاحية لكليهما، وبيان الفروق بين الإطلاقات: أصول، قواعد، مناهج، ضوابط، أسس، لمحاولة الضبط لمصطلح "أصول" والخروج بتعريف له أقرب إلى الصواب.

### تعريف الأصل: لغة واصطلاحا:

أ- لغة: يطلق لفظ الأصول على:

1- أسفل الشيء: فهو جمع أصل وهو في اللغة أسفل الشيء<sup>(1)</sup>، "قال الليث: الأصل: أسفل كلّ شيء.

2- الثبات: يقال: استأصلت هذه الشجرة أي ثبت أصلها، واستأصل الله بني فلان، أي لم يدع لهم أصلا"<sup>(2)</sup>.

3- المعتمد: قال العسكري: "وحقيقة أصل الشيء ما كان عليه معتمده، سمي العقل أصالة، لأنّ معتمد صاحبه عليه، ورجلٌ أصيل أي عاقل.

4- المبتدأ: أصل الشيء ما بُدئ منه، فأصل الإنسان التراب"<sup>(3)</sup>.

5- البقاء وعدم الفناء: قال الزمخشري: "... إن النخل بأرضنا لأصيل؛ أي: هو بها لا يزال باقياً لا يفنى، واستأصلت هذه الشجرة: نبتت وثبت أصلها"<sup>(4)</sup>

ومنهم من أطلق عليه لفظ الأساس والقاعدة والدليل وغيره، وسنبين الفرق بينها.

### ب- اصطلاحا: أما من الناحية الاصطلاحية فيطلق على:

1- "ما يبني عليه غيره، ولا يُبنى هو على غيره، والأصل ما يثبت حكمه بنفسه ويُبنى عليه غيره"<sup>(5)</sup>.

2- "ما يُفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره"<sup>(6)</sup>.

(1) - ينظر: الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1419هـ - 1998م، 1/ 171.

(2) - ينظر: تحذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت370هـ)، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، علي محمد الجاوي، الدار المصرية للتأليف، 12/ 240.

(3) - الفروق اللغوية، العسكري، تحقيق: محمد ابراهيم السليم، دار العلم والثقافة للنشر، ص162.

(4) - أساس البلاغة، الزمخشري محمد بن عمر، دار الفكر، بيروت، 2004م، 1/ 18.

(5) - التعريفات، الجرجاني علي بن محمد بن علي، تحقيق: ابراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1/ 1405هـ، 1/ 45.

(6) - التعريفات، الجرجاني، 1/ 45.

3- " ما يثبت دليلاً على معرفة معاني كلام الله تعالى " (1).

4-الراجع من الأمور وما يقابل الفرع: قال أبو البقاء الكفوي: " ويُطلق -أي الأصل- على الراجع بالنسبة إلى المرجوح وعلى القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات، وعلى الدليل بالنسبة إلى المدلول، وعلى ما ينبنى عليه غيره.. " (2).

5-الأساس: هو "أساس الشيء الذي يقوم عليه، ومنشئه الذي ينبت منه" (3)

"الأسس العلمية التي يحتكم إليها كل علمٍ بحسبه" (4).

إنّ المتبع لتعريف الأصل في اللغة والاصطلاح يلحظ إطلاقات كثيرة عليه مثل: الأساس والقاعدة والدليل والضابط وغيرها، لكنها في الأصل غير مترادفة، فبالتحقيق في إطلاقات كل مصطلح منها يُلاحظ الاختلاف بين بينها.

**التفريق بين (الأصل) و(القاعدة) و(الأساس) و(الضابط)، والمنهج:**

إنّ أكبر مشكلة يمكن أن تعترى الدارسين هو عدم ضبط مفهوم المصطلح وما ترمي إليه المفردات والألفاظ المتشابهة المعاني وبيان الفروق بينها وهو ما يوقع في فوضى المصطلحات.

وهذا ما يستدعي ضرورة التفريق بين الإطلاقات، لإزالة الالتباس، وظنية الترادف .

### 1- تعريف القاعدة:

أ- ما يتكوّن عليه: " قواعد الهودج: خشباتٌ أربع مُعترضاتٌ في أسفله... " (5).

ب-الأساس: قال الزجاج: "القواعدُ أساس البناء التي تَعْمِدُهُ... " (6).

-فالقاعدة إذن تكتسي معنى: الارتكاز على الشيء، والاعتماد عليه، فهي تبنى على الأصل.

-تعدد القواعد: إذ البيت لا يقوم إلا على عدد من القواعد، على عكس الأصل الذي لا يتعدد.

- بين (القواعد) و(الأصول) علاقة عموم وخصوص، أصل وفرع، إذ أن إطلاق القاعدة على الأصل هو من

(1) - علم التفسير أصوله وقواعده، خليل الكبيسي، مكتبة الصحابة، ط1/1427هـ - 2007م، ص82.

(2) - الكليات، 1/ 171.

(3) المعجم الوسيط، مجموعة من المؤلفين، مجمع اللغة العربية- مكتبة لشروق الدولية، ط4/ 2004م، ص20.

(4) - ينظر: جهود الأمة في أصول تفسير القرآن الكريم، الطيار، مساعد بن سليمان قدمه ضمن فعاليات المؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن وعلومه، المغرب، سنة 2011م، ص708.

<http://www.php?id=18.bookshowurl.attayar.net> 2013/9/17م،

(5) -معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، دار الفكر، تحقيق: عبد السلام هارون، 1933هـ - 1979م، ج5 ص108.

(6) -لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط3/ 1414هـ ج11، ص 236، 239.

باب تسمية الشيء باسم بعضه.

**اصطلاحاً:** تطلق القاعدة على: "الضابط أو الأمر الكلي ينطبق على جزئيات"<sup>(1)</sup>؛ أو هي: "قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها"<sup>(2)</sup>.

وأما خالد السبب فقد عرف (قواعد التفسير) بأنها: "الأحكام الكلية التي يتوصل بها إلى استنباط معاني القرآن العظيم، ومعرفة كيفية الاستفادة منها"<sup>(3)</sup>.

**2-تعريف الأساس:** وهذا اللفظ هو الأقرب إلى الأصل معنى ودلالة، وذلك لاشتماله على معاني الأصل كالآتي:

أ- أول ما يبنى عليه الشيء: وفي لسان العرب: الأسّ: مبتدأ كلّ شيء...<sup>(4)</sup>.

ب- الأسبقية والأولية: "أصل كل شيء مبدؤه؛ ومنه أساس الفكرة وأساس البحث"<sup>(5)</sup>.

ج- الثبات: " الأسّ: الشيء الوطيد الثابت؛ والأسّ: أصل البناء، وجمعه أساس"<sup>(6)</sup>،

**3-تعريف الضابط:** يطلق على:

أ- لزوم الشيء وعدم المفارقة: " وفي لغة العرب: لزوم الشيء، وحبسه.

- الحفظ من الوقوع في النخل: وضبط الشيء: حفظه بالحزم، والرجل ضابط أي: حازم"<sup>(7)</sup>.

والضابط: في اصطلاح العلماء هو: "حكم كلي ينطبق على جزئياته، وجمعه ضوابط"<sup>(8)</sup>، أو "الحدود المانعة المانعة عن الخطأ حين تطبيق القواعد"<sup>(9)</sup>

**4-تعريف المنهج:**

لغة: مأخوذ من نهج ينهج نهجا ومنهاجا، أي سلك طريقا بينا واضحا، ومنه قوله تعالى: " لكل جعلنا

(1)-المعجم الوسيط، ص748.

(2)-التعريفات، للجرجاني، ص143؛ وينظر: معجم مصطلحات أصول الفقه، أبو حسان علاء الدين، مؤسسة الرسالة، عمان، ط1/ 2000م، ص52.

(3)-قواعد التفسير جمعاً ودراسةً، خالد السبب، دار ابن عفان، القاهرة، ط3/ 2011م، ج1، ص30.

(4)-لسان العرب، ابن منظور، ج1، ص141.

(5)-المعجم الوسيط، ص533.

(6)-معجم مقاييس اللغة، ج1 ص14.

(7)-ينظر: لسان العرب، ج8، ص15-16. بتصرف.

(8)-المعجم الوسيط، ص17.

(9)- قواعد التفسير لدى الإمامية وأهل السنة، المييدي محمد فاكر، مطبعة نكار، إيران ط2/ 2009م، ص39.



منكم شرعة ومنهاجا" -المادة 48-<sup>1</sup>

بقول الشريف المحتسب: المنهج بمفهومه العام:

"هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة"  
أما بمفهومه الخاص التفسيري فهو: "يدل أساسا على الطريقة التي يسلكها المفسر، والوسيلة المحققة لغاية الاتجاه الذي يرمي إليه، أي أنه الوعاء الذي يحتوي أفكار الاتجاه"<sup>2</sup>.

ومن هذا التعريف يتضح الفرق بين الأصل والمنهج، فالمنهج مصطلح واسع فضفاض، يعبر عن الطريق التي سار عليها المفسر، لكن هذه الطريق في أصلها مسيحة بسياج الأصول، فإذا التزم المفسر سلامة السير على تلك الطريق كان تفسيره سليما، وإن حاول تجاوز ذلك السياج الضابط الذي هو الأصول انخرق عن الطريق وخبط خبط عشواء، وأتى في تفسيره بما لا تحتمله المعاني.

إن التفريق بين المصطلحات السابقة وضبط مدلولاتها وتحرير الاختلافات الماهية بينها يعتبر خطوة أساسية للتمييز بينها، وكشف الالتباس الحاصل بين التعريفات الاصطلاحية، بل هو سبيل لتحديد الموضوعات المدرجة ضمن هذا العلم.

#### تعريف التفسير: لغة واصطلاحاً:

تنوّعت تعريفات العلماء لعلم التفسير، فمنهم من وسّعه بذكر أدواته، ومنهم من اختصره، ومنهم من جعل من أسباب عدم وضوح صورة علم أصول التفسير عدم الضبط لمصطلح "التفسير".

#### تعريف التفسير لغة:

**التفسير لغة: الإيضاح والتبيين،** ومنه قوله تعالى: "ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا"  
الفرقان: ٣٣، أي بيانا وتفصيلا، وهو مأخوذ من الفسر وهو **الإبانة والكشف**، قال الفيروزبادي: "الْفَسْرُ: الإبانة وكشْفُ المِعْطَى كالتفسير"<sup>(3)</sup>، وقال المناوي: "الفسر إظهار المعنى المعقول"<sup>(4)</sup>.

وقد اختلف في مادة اشتقاقه على أقوال:

**الأول: أنه مأخوذ من التفسير** وهو اختيار الزركشي، وهي القليل من الماء الذي ينظر فيه الأطباء<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج7، ص383.

<sup>2</sup> - اتجاهات التفسير في العصر الراهن، عبد المجيد المحتسب، منشورات مكتبة النهضة الإسلامية - الأردن، ط3/ 1402هـ - 1982م، ص68.

<sup>3</sup> - القاموس المحيط، الفيروزبادي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، 2/ 217، (مادة الفسر).

<sup>4</sup> - التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي، عالم الكتب - القاهرة، ط1/ 1410هـ - 1990م، - باب الفاء-، ص260

<sup>5</sup> - ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط1/ 1376هـ -

1376هـ - 1957م، 2/ 147.

الثاني: أنه مأخوذ من الفسر، وهو بنفس المعنى السابق<sup>(1)</sup>.

الثالث: بمعنى التعرية والكشف: "فسرْتُ الفرس: عريته لينطلق في حصره"<sup>(2)</sup>.

الرابع: أنه مأخوذ من مقلوب لفظه، أي السفر: سfert المرأة عن وجهها، أي كشفته<sup>(3)</sup>.

### الفرع الثاني: تعريف التفسير اصطلاحاً:

تعددت تعريفات المتقدمين والمتأخرين لعلم التفسير، إلا أن المختار في ذلك هو: أنه علم يفهم به مراد الله تعالى من الآيات بقدر الطاقة البشرية.

### المبحث الثالث: علاقة الضبط المصطلحي والموضوعي لعلم أصول التفسير بالتجديد في التفسير:

إن بين المصطلح والموضوع في أي علم علاقة وثيقة، إذ بانضباط المصطلح ينضبط الموضوع، وبالتناسبهما تستحيل حركة التجديد في العلوم.

«إنّ التجديد في التفسير ضرورة، إلا أنه بحاجة إلى آليات وقائية تصونه مما قد يعتريه من خطورة انحرافه عن مساره الصحيح، ولعلّ أسلمها بعث علم أصول التفسير وتفعيل وظيفته، فإنّ ذلك يكفيننا هم العبث بالنصوص الشرعية، وليّ أعناقها، كما يضبط لنا عملية الفهم عن الله تعالى، واستنباط الأحكام الشرعية من مظانها...»<sup>(4)</sup>.

ولا شك أن بداية هذا التفعيل يكون من خلال الضبط الحازم للمصطلح والتفريق بينه وبين كل دخيل عليه.

- كما أنّ علم أصول التفسير يساعد على معرفة المناهج المعوّجة، والطرق الخاطئة في التفسير التي وقعت فيها بعض الطوائف والطرق، وعدم التأثير بما في كتب التفسير من انحرافات ومزالق.

- إنّنا في هذا العصر في حاجة ماسة إلى تنقية التفسير: «إذ أنّنا نجد في كثير من كتب التفاسير أحاديث موضوعة وروايات مكذوبة وقصص وأخبار لا تصحّ، وغير ذلك مما يتخذها البعض مجالاً للطعن في تفاسير الأقدمين، فليس كل ما ورد في كتب التفسير صحيحاً ينقل ويحدّث به، ولم يقل أحد بذلك، ولكن تنقيته ممّا لحق

(1) - معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 4/ 504.

(2) - ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي معوض وآخرون، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1422هـ - 2001م، 1 / 121.

(3) - تفسير الراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب - جامعة طنطا، ط1/ 1420هـ - 1999م، 10/1،

(4) - مقال من الانترنت: معالم التجديد في التفسير، المدرسة الإصلاحية أمودجا، د هو بن عيسى الشيهاني، 10 فيفري 2013م، موقع كلية المنار

به وعلق ببعض الأذهان هو أحد ثمرات التجديد ولا يكون ذلك إلا بضبطه بمادة أصول التفسير»<sup>(1)</sup>.

«إنّ تلك الضوابط والأصول ليست خاصة بالمفسّر فقط، بل هي لكلّ من تصدّى للنظر في القرآن إمّا بتفسير بعض آياته، أو محاولة وضع مناهج لفهمه، أو كانت له أدنى ملابسة بالتكلّم عن القرآن وأحكامه، وهؤلاء وإن لم يطلق عليهم مفسّرين اصطلاحاً، إلا أنّهم وضعوا أنفسهم حكّاماً على مراد الله، وعلى طريقة النظر في كتابه، خصوصاً في زماننا المعاصر حيث أريد الدّخول على الدّين من خلال التفسير، بتغيير الأسس التي قام عليها والأصول التي لا يستقيم إلا بها، لذا كان واجبا التنبيه على كلّ من تصدّر لدعوى التجديد أن يحصل تلك الضوابط والأصول حفظاً للعلم وردّاً للبدعة، وإقامة لحق الأمة فلا يتكلّم في أعظم شؤونها كل مسرف مرتاب»<sup>(2)</sup>.

إن الحاجة إلى علم أصول التفسير أكيدة لكونه يعين على الفهم الصحيح للقرآن الكريم، ويبيّن الطريقة المثلى في التفسير حيث يحكم خطة المفسر ويحول بينه وبين الخطأ فيميّز بين الصحيح والباطل في الأقوال.

كما يبيّن طرق استخراج أسرار القرآن الكريم ويكشف عن مراتب الحجج والأدلة وهو الضابط لمن أراد التجديد في التفسير، ولا يكون ذلك إلا بضبط مصطلحه وموضوعاته، حتى يؤثّر الثمرة المرجوة منه.

**المبحث الرابع: جهود المعاصرين في محاولة الضبط المصطلحي والموضوعي لتجديد علم أصول**

**التفسير:**

يمكن تقسيم هذه الجهود إلى قسمين:

**1-نداءات الباحثين المعاصرين لإعادة التحقيق في مصطلح أصول التفسير وموضوعاته، والتجديد**

**وفق ذلك:**

نادى كثير من الباحثين المعاصرين بضرورة إعادة البناء لعلم أصول التفسير وضبط مساره، وذلك من خلال تعديل وتصحيح التعريف بمصطلحه، بعد الجمع والدراسة، والتدقيق في نسبة موضوعاته إليه وفق معيار محدد يتحكم فيه كونه أداة مباشرة في فهم الآيات القرآنية.

إن هذا العلم كما يقول مولاي عمر بن حماد: «لا يزال في حاجة ماسة إلى جهود كثيرة لإبراز مباحثه والتعريف به وبلورته، وإخراجه في صورة علمية تليق بشرف مادّته التي هي القرآن، فالمحاولات التي كتبت في هذا الباب يوجد بينهما تضارب في الاصطلاح والمضمون»<sup>(3)</sup>.

(1) \_ التجديد في التفسير في العصر الحديث، دلال السّلمي، رسالة دكتوراه، 1435هـ/2014م، ص 329.

(2) \_ المرجع نفسه، ص 126.

(3) \_ علم أصول التفسير، عمر بن حماد، ص 15.

ويقول كذلك: «إن هذه الكتب تعمها فوضى اصطلاحية، وعدم وضوح رؤية، فماذا نسمي هذا العلم: أهو أصول التفسير؟، أم قواعد التفسير؟، أم مبادئ التفسير؟ أم ماذا؟»<sup>(1)</sup>.

فإذا تجاوزنا القضية الاصطلاحية، على أهميتها نجد تضاربا واضحا في المراد بأصول التفسير، وهذا يظهر من خلال التبع لمباحث وفصول أغلب هذه الكتب المؤلفة، فهي غير محكمة بمنهج واحد كالذي نجده مثلا في كتب أصول الفقه، وهذا إنما يرجع إلى غياب بناء لعلم أصول التفسير يلتزم كل باحث في مجاله به، وغياب البناء كاف وحده لكي يكون مسوغا لما نود القيام به فكيف إذا علمنا أن المادة في حد ذاتها غير واضحة في هذه الكتب، وهو الذي جعلها تتضارب في المضامين حتى صار لكل كتاب نظرة خاصة بصاحبه كأصول التفسير»<sup>2</sup>.

وأما محسن عبد الحميد فيقول: «موضوعات هذا العلم الجليل مبعثرة هنا وهناك في كتب التفسير وأصوله ومناهجه، وعلوم القرآن والأصول، وإننا في كليتنا الإسلامية وأوساطنا المثقفة المهتمة بمثل هذه الدراسات نحتاج إلى كتاب يُلمّ بمسائل هذا العلم. ويعرضها بأسلوب واضح»<sup>(3)</sup>.

«فأصول التفسير: لا يزال في حاجة ماسة إلى جهود كثيرة لإبراز مباحثه والتعريف به وبلورته، وإخراجه في صورة علمية مرضية تليق بشرف مادته...»<sup>(4)</sup>.

أما الدكتور الشاهد البوشيخي فقال: «فالذي أحسبه واجب الوقت على الجيل الصاعد الرائد هو:

1-إخراج التراث التفسيري للأمة: بداء من خير القرون فالذين يلونهم، فالذين يلونهم... إخراجهم إخراجا علميا قد وفيّ حظه من التوثيق سندا ومنتنا.

2-دراسة ذلك التراث بهدف استخلاص علم أصول البيان والتفسير وقواعده وضوابطه كما تجلّت في عمل خير القرون، فالذين يلونهم...وفي أنظار من كتب ودوّن في مقدمات أو كتب، أو شذرات منشورة في بطون الكتب أو إشارات...

3-بناء علم بيان القرآن أو علم التفسير انطلاقا من تلك المستخلصات بعد تصنيفها، وتحليلها، وتعليقها، وتقويمها، وإضافة ما يلزم إضافته إليها»<sup>(5)</sup>.

(1)-المرجع نفسه، ص27.

(2) - علم أصول التفسير، مولاي عمر بن حماد، ص27.

(3) \_ دراسات في أصول تفسير القرآن، محسن عبد الحميد، دار الثقافة- المغرب، ط2/ 1404هـ- 1984م، ص5.

(4) \_ علم أصول التفسير محاولة في البناء. مولاي عمر بن حماد. ص15.

(5) \_ الإمام مالك مفسرا، لحنر حميد، دار الفكر، بيروت، 1415هـ- 1995م، ص9.

وأما فريد الأنصاري: فيقرر أن الأمر يتعلق بمشروع «يحتاج إلى تضافر الجهود والعمل الجماعي والتشجيع المؤسسي الرسمي وغير الرسمي ممن لهم غيرة على التراث الإسلامي عامة والعلوم الشرعية خاصة عسى أن يرى بعد جيل أو أكثر من البحث الجاد "علم أصول التفسير" وقد قام واستوى وصار مادة منهجية ذات نسق دقيق...»<sup>(1)</sup>.

ولهذا «فقد تعين ضبط تلك الأصول الحاكمة للتفسير، وجمعها وترتيبها على نسق علمي منهجي، رغبة في حماية كتاب الله وتفسيره لئلا يكون عرضة للفهوم المضطربة والتفسيرات المجانبة للصواب»<sup>(2)</sup>.

**2- ظهور الدراسات النقدية للمصطلح:** حيث ألفت عدد من الباحثين المعاصرين مؤلفات نقدية لتعريفات مصطلح أصول التفسير وواقع موضوعاته، مع محاولة إعطاء صورة أوضح لمعالم هذا العلم وما يندرج ضمنه ومالا يندرج، ومن هذه المؤلفات، على سبيل المثال لا الحصر:

أ- كتاب "علم أصول التفسير محاولة في البناء: لمولاي عمر بن حماد: وهو دراسة نقدية حاول فيها صاحبها بيان الالتباس الحاصل في التعريف بمصطلح أصول التفسير، وإعطاء تصور لموضوعات هذا العلم.

ب- كتاب أصول التفسير في المؤلفات: من إعداد وحدة أصول التفسير وهي دراسة تحليلية مقارنة نقدية، من إنجاز عدد من الباحثين تحت إشراف الدكتور محمد صالح سليمان، وهذه الدراسة جمعت النقد لعدد لا بأس به من المؤلفات في أصول التفسير من جهة المصطلح والموضوع.

ج- التحرير في أصول التفسير: لمساعد الطيار: وهو أيضا دراسة نقدية حاول فيها صاحبها إعادة الضبط لهذا العلم مصطلحا وموضوعا.

د- كما لا يخفى أن للدكتور الشهيد البوشيخي الأسبقية في التأكيد على ضرورة الضبط المصطلحي لكل العلوم بيان أهميته في تجديدها وتطويرها، من خلال كتابه: "دراسات مصطلحية"، ومشروعه "نحو معجم تاريخي للمصطلحات القرآنية". وغير ذلك من الدراسات.

الخاتمة: وبعد هذا العرض يمكن استخلاص النتائج الآتية:

1- ضرورة العناية بضبط "المصطلح" في جميع العلوم، إذ هو نقطة البداية للتجديد المطلوب لها.

2- مصطلح "أصول" يكتنفه الاضطراب والغموض في مفهومه، ولا بد من تحريره وضبطه.

3- اعتماد لفظة "الأساس" للدلالة على معنى "الأصل"، إذ هو الأقرب لمعناه باعتباره المنشأ والمبدأ.

(1) \_ أبحاث البحث في العلوم الشرعية، فريد الأنصاري، منشورات الفرقان- الدار البيضاء، ط1/1417هـ-، ص 158.

(2) \_ أصول التفسير في المؤلفات، ص 5.

4-التباس مفهوم أصول التفسير بغيره من المصطلحات كالتقواعد والمناهج، والضوابط، وغيرها، ولا يخفى بعد التدقيق ما بينها من فروقات في المسمى والموضوع.

5-الاختلاف الحاصل في ضبط مصطلح "تفسير" زاد من إشكالية الضبط المفاهيمي لمركب "أصول التفسير".

6-تجديد علم التفسير يرتبط ارتباطا وثيقا بتحديد أصول التفسير ومصطلحا وموضوعا.

7-تجديد أصول التفسير يحظى بعناية بارزة من الباحثين المعاصرين في محاولة لإعادة بناء هذا العلم وهيكلته.

التوصيات: بعد هذا البيان أقترح من التوصيات مايلي:

-ضرورة تكثيف الدراسات النقدية لمصطلحات العلوم وضبطها.

-عقد الملتقيات والمؤتمرات لتبادل الأفكار والخبرات، للخروج بحلول وكيفيات عملية للتطوير والتجديد لعلم أصول التفسير.

-العمل المؤسساتي المشترك بين الجامعات العربية، والهيئات والمراكز العلمية المتخصصة لبلورة حركة التجديد على أرض الواقع.

## المصادر والمراجع:

- أصول التفسير في المؤلفات، إعداد وحدة أصول التفسير، إشراف: د مساعد الطيار. ط1/1437هـ-2015م.
- التحرير والتنوير، ابن عاشور، الدار التونسية، 1984م، ج1.
- الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1419هـ-1998م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت370هـ)، تحقيق: أجد عبد العليم البردوني، علي محمد الجاوي، الدار المصرية للتأليف.
- الفروق اللغوية، العسكري، تحقيق: محمد ابراهيم السليم، دار العلم والثقافة للنشر،
- أساس البلاغة، الزمخشري محمد بن عمر، دار الفكر، بيروت، 2004م.
- التعريفات، الجرجاني علي بن محمد بن علي، تحقيق: ابراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي- بيروت، ط1/1405هـ.
- علم التفسير أصوله وقواعده، خليل الكبيسي، مكتبة الصحابة، ط1/1427هـ-2007م.
- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس. دار الفكر، تحقيق: عبد السلام هارون، 1933هـ-1979م.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط3/1414هـ ج11.
- معجم مصطلحات أصول الفقه، أبو حسان، علاء الدين، مؤسسة الرسالة، عمان، ط1/2000م.
- قواعد التفسير جمعاً ودراسةً، خالد السبت، دار ابن عفان، القاهرة، ط3/2011م،
- علم أصول التفسير، مولاي عمر بن حماد، دار السلام للطباعة والنشر- المغرب، ط1/1431هـ-2010م.
- قواعد التفسير لدى الإمامية وأهل السنة، المييدي محمد فاكر، مطبعة نكار، إيران ط2/2009م.
- القاموس المحيط، الفيروزبادي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، (مادة الفسر).
- التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي، عالم الكتب- القاهرة، ط1/1410هـ-1990م.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط1/1376هـ-1957م.
- البحر المحيط، أبو حيان، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي معوض وآخرون، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1/1422هـ-2001م.

- تفسير الراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب- جامعة طنطا، ط1/ 1420هـ- 1999م.

- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر- بيروت، ط1/ 1996م.

- كشاف اصطلاحات الفنون، محمد بن علي بن القاضي التهانوي (بعد 1158هـ)، تقديم ومراجعة: رفيع العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، ط1/ 1996م.

\_ التجديد في التفسير في العصر الحديث، دلال السلمي، رسالة دكتوراه، 1435هـ/2014م.

\_ دراسات في أصول تفسير القرآن، محسن عبد الحميد، دار الثقافة- المغرب، ط2/ 1404هـ- 1984م.

\_ الإمام مالك مفسراً، لحر حميد، دار الفكر، بيروت، 1415هـ- 1995م.

\_ أبحاث في البحث في العلوم الشرعية، منشورات الفرقان- الدار البيضاء، ط1/ 1417هـ- .

-أصول التفسير وقواعده، خالد العك، دار النفائس، بيروت، ط2/ 1406هـ، 1986م.

-المعجم الوسيط: مجموعة من المؤلفين، مجمع اللغة العربية- مكتبة لشروق الدولية، ط4/ 2004م.

- اتجاهات التفسير في العصر الراهن، عبد المجيد المحتسب، منشورات مكتبة النهضة الاسلامية- الأردن، ط3/ 1402هـ- 1982م.

المواقع الالكترونية:

-مستويات الإشكال المنهجي في أصول التفسير ، أحمد ذيب، موقع: <https://tafsir.net/research/74>

- نحو تصنيف جديد لموضوعات أصول التفسير-فرضيات التأسيس وممكنات التحديث، أحمد ذيب، مركز تفسير.. <https://tafsir.net/research/81/>

- جهود الأمة في أصول تفسير القرآن الكريم، الطيار، مساعد بن سليمان قدمه ضمن فعاليات المؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن وعلومه، المغرب، سنة 2011م.

<http://www.php?id=18.bookshowurl.attayar.net> 2013/9/17م،

\_ مقال من الانترنت: معالم التجديد في التفسير، المدرسة الإصلاحية أئموذجا، دحمو بن عيسى الشيهاني، 10 فيفري 2013م، موقع كلية المنار للدراسات الإنسانية [uniomanar.org](http://uniomanar.org)



